

امحمد مالكي [وآخرون]

لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى

تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي
(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩). ٣٠٤ ص. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

السيد يسين(*)

أستاذ علم الاجتماع السياسي، ومستشار مركز الأهرام
للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

وتمثلت أهداف المشروع في أربعة
أهداف رئيسية، هي: التعرف إلى الفكر
الديمقراطي في البلدان العربية، وأن يكون
المشروع أداة توسط وقناة تواصل بين
الباحثين والمفكرين والممارسين للعمل
الديمقراطي، ودراسة مستقبل الديمقراطية
في عدد من البلدان العربية، وأخيراً التعاون
مع المؤسسات المعنية بتعزيز المساعي
الديمقراطية في البلدان العربية، من خلال
ضمّ جهود المشروع الدراسي إلى مبادرات
أخرى كثيرة سبقته على هذا الصعيد.

والكتاب يتضمن أولاً خلاصة ممتازة
له، أعدها عبد الفتاح ماضي، وكلمة الافتتاح
لرغيد كاظم الصلح، وكلمة منسّق اللقاء علي
خليفة الكواري.

وقد جاء في كلمة الافتتاح أنه «إذا كان

- ١ -

يمثل هذا الكتاب حلقة مهمة من
حلقات مشروع دراسات الديمقراطية في
البلدان العربية الذي يشرف عليه كل من
علي خليفة الكواري ورغيد كاظم الصلح.

هذا مشروع عربي فريد في بابيه،
سواء من ناحية تركيزه على موضوع واحد
هو الديمقراطية، أو من زاوية استمراريته
المثيرة للإعجاب في وطن عربي تتعدّد فيه
الانقطاعات الفكرية، بالإضافة إلى خصوصته
المعرفية التي تمثلت في عقده عشرات من
الندوات في موضوعات شتى، ابتداء من عام
١٩٩١، حيث عقدت ورشة عمل في كلية
سانت كاترين في جامعة أكسفورد، بحضور
٢٨ شخصية عربية من الباحثين والمفكرين
والممارسين.

عامة ختامية: أهمية وإمكانية بناء كتلة تاريخية على قاعدة الديمقراطية، و**الفصل السادس** والأخير عن المغرب وتجربة الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في إسبانيا: الدروس المستفادة لامحمد مالكي بالإضافة إلى ملحقين.

- ٢ -

وقبل أن نناقش عدداً من الأفكار الرئيسية التي وردت في الأبحاث المختلفة التي يضمها الكتاب، علينا أن نتساءل - من وجهة النظر المنهجية - هل هناك مشروعية لمشكلة الندوة الرئيسية، وهي مقارنة بين دول عربية بالغة التنوع والاختلاف في نظمها السياسية في حد ذاتها، مما يجعل المقارنة بينها مستحيلة، وبينها وبين دول أجنبية متعددة أيضاً لها خلفيات تاريخية وتوجهات سياسية مختلفة إلى أبعد الحدود؟ وهل يعد هذا من قبيل التطبيق السليم للمنهج المقارن أم يعد - على العكس - تجاوزاً في تطبيق قواعده؟

وهناك تساؤل آخر: هل يمكن الحديث عن الديمقراطية في البلدان العربية - هكذا على وجه التعميم - دون رسم خريطة معرفية للنظم السياسية العربية المتنوعة؟

والسؤال الأخير: هل يمكن إغفال البعد التاريخي في خبرة تراث النظم السياسية العربية المنحدر أساساً من الاستبداد الذي ساد طوال الزمن في العصور المختلفة للدول الإسلامية، حيث اختفت الشورى نهائياً ابتداء من حكم معاوية بن أبي سفيان وتحول الخلافة إلى ملك عضوض؟

في تقديرنا، إن المقارنات الواسعة المدى التي ضمتها الدراسة المسحية لعبد الفتاح ماضي، وإذا كانت مفيدة للغاية في حد ذاتها،

البعض يتحدث باعتزاز عن خصوصية مجتمعه، وتفرد إنجازاته، فإن الكثيرين يتحدثون عن المنطقة العربية الفريدة من نوعها في تمسكها بالنظم والعقائد المطلقة النابذة للديمقراطية. إن هذا الوضع يثير الكآبة، لكنه لن يكون مدعاة لليأس والاعتزال والنكوص، إذا ما واجهنا هذه الأوضاع مسترشدين بالعقل وبروح البحث».

أما منسّق اللقاء فقد ذكر: «إن لقاء هذا العام هو مواصلة لما سبقه من لقاءات في السنوات السبع عشرة السابقة، غير أن منهجنا في هذا اللقاء هو دراسة تجارب الآخرين ومقارنتها بالتجارب العربية، لأجل معرفة الأسباب التي أعاققت الانتقال إلى نظم ديمقراطية في الدول العربية».

وبعد إشارة إلى المشاركين في الندوة، ينقسم الكتاب إلى ستة فصول، **الفصل الأول** عبارة عن مسح شامل لمداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، قام به عبد الفتاح ماضي، وهو دراسة قيّمة في ذاتها، بحكم سعة مجالها المقارن وتوثيقها المتميز. أما الفصول التالية، فهي دراسات حالات لدول مختارة. فنجد **الفصل الثاني** عن تجربة الانتقال إلى الديمقراطية في دولة الكويت، كتبه علي فهد الزميع، و**الفصل الثالث** عن الانتقال إلى الديمقراطية بين تجربة سويسرا وتجربة لبنان، كتبه رغيد كاظم الصلح، و**الفصل الرابع** عقبات الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية في دول عربية مختارة، ودرس فيه عبد الوهاب الأفندي حالة السودان، وعبد النبي العكري حالة البحرين، وعبد الفتاح ماضي حالة مصر، وفؤاد الصلاحي حالة اليمن.

أما **الفصل الخامس** فهو مناقشة

ولبنان، والاستعمار الإيطالي في ليبيا، والاستعمار البريطاني في المشرق العربي، في مصر والعراق والأردن ودول الخليج العربية الأخرى» (ص ٨٤).

والواقع أن هذه ملاحظة نقدية صائبة، لأنه كان ينبغي له أن يطبق مداخل الانتقال إلى الديمقراطية على الوطن العربي.

ونأتي إلى ملاحظتنا النقدية السياسية التي مبناها أنه لا يجوز الحديث عن الديمقراطية في البلدان العربية، بغير رسم خريطة معرفية للأنظمة السياسية العربية، لكي نحدد إمكانية تحول بعضها إلى مرحلة التحول الديمقراطي أو استحالة ذلك، نظراً إلى جمود بعض الأنظمة وتكلسها. وإذا أردنا أن نرسم هذه الخريطة المعرفية، علينا أن نعتمد على التصنيف الثلاثي الذي اقترحه عالم السياسة الأمريكي لويس كوزر الذي يتكوّن من ثلاثة أنواع من النظم:

– نظم شمولية (Totalitarian).

– نظم سلطوية (Authoritarian).

– نظم ليبرالية (Liberal).

ولو طبقنا هذا التصنيف على الأقطار العربية الراهنة، لاكتشفنا أن هناك على الأقل ثلاثة نظم شمولية مطلقة، لا يمكن في الأجل المتوسط أن تتحول إلى الديمقراطية. أحد هذه النظم ألغى المجتمع المدني إلغاء كاملاً ومحا المؤسسات في المجتمع باسم الثورة الدائمة، والثاني نظام شمولي يحكم من خلال حزب واحد يسيطر على مجمل الفضاء السياسي، والثالث نظام شمولي ملكي، لا يسمح بالتعددية الحزبية، ويهيمن على مجمل مقدرات المجتمع.

ومن ناحية أخرى، يمكن القول إن

إلا أنها لا تصلح على الإطلاق مع تعدّد الحالات التي درستها، للاستفادة منها في مناقشة الأوضاع الديمقراطية في الوطن العربي.

فقد تعرّضت الدراسة للحالة الهندية، والحالة الماليزية، والحالة الإسبانية، والحالة البرازيلية، والحالة البولندية، وحالة جنوب أفريقيا، والحالة الفيليبينية، وحالة كوريا الجنوبية، والحالة البرتغالية، والحالة الرومانية. وعلى الرغم من أن عبد الفتاح ماضي أقام نظاماً تصنيفياً أطلق عليه «مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية» حتى يتاح له أن يدرج كل حالة من الحالات التي درسها تحت تصنيف معين، إلا أن المشكلة تتمثل في أن التعدّد الذي لا حدود له لطبيعة الأنظمة السياسية التي درسها، تكاد تجعل المقارنة في ما بينها مستحيلة، ناهيك عن مقارنة أوضاعها بالبلدان العربية.

وقد ركّز ماضي على ثلاثة مداخل رئيسية، هي:

– الخروج من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي مباشرة.

– الانتقال التدريجي من نظم حكم الفرد أو القلّة إلى نظم الحكم الديمقراطي.

– انهيار نظم حكم الفرد أو القلّة وإنشاء نظم حكم ديمقراطي.

وبالنسبة إلى المدخل الأول، وجهت إلى عبد الفتاح ماضي انتقادات من قبل مبدر الويس على أنه كان عليه أن يضرب أمثلة من الوطن العربي «لأن الدول العربية خضعت للاستعمار، وخصوصاً الاستعمار الفرنسي في بلدان المغرب العربي، لا سيما في الجزائر والمغرب، إضافة إلى سورية

تحفظوا على الفكرة لعدم واقعيّتها، ولعل عبد الجليل الوالي كان أوضح أعضاء الندوة في ملاحظاته النقدية التي أجملها في خمس:

- نحن بحاجة إلى تعريف الكتلة التاريخية، وهل هي ائتلاف وطني يقوم على مبدأ المواطنة؟

- لا بد من أن يكون هناك أطر نظرية لمفاهيم هذه الكتلة.

- لا بد من تحديد القواسم المشتركة بين القوى الوطنية التي تنضم إلى هذه الكتلة.

- لا بد من تشخيص البلدان العربية، حيث هذه الكتلة التاريخية بغرض دراستها وتحديد نقاط قوتها وضعفها (ص ٢٣٦).

- لا بد من الاعتراف بأن الشخصية العربية تحمل حالة تسلط في ذاتها.

وأياً كان الأمر، فإن هذا الكتاب الذي نعرض له، على الرغم من الملاحظات النقدية التي وجّهناها إلى أبحاثه القيّمة المتعدّدة، يعدّ مرجعاً ممتازاً عن الأوضاع الديمقراطية في العديد من البلاد الغربية، وبعض البلدان العربية المهمة.

ولعلنا نختم بالتساؤل الذي طرحه تقرير حالة المستقبل الذي يصدره «المشروع الألفي» الذي تشرف عليه جامعة الأمم المتحدة في طوكيو، وهو في حدّ ذاته تساؤل محير، وهو: هل يمكن أن تنبثق الديمقراطية من بنية سلطوية؟ الإجابة هي بـ «نعم»، كما أشار الكتاب بالنسبة إلى بعض الدول في أوروبا الشرقية أو أمريكا اللاتينية، لكن يبدو أن الإجابة ستكون بـ «لا» إذا ما تأملنا في الواقع الشمولي والسلطوي العربي السائد! □

باقي الأنظمة السياسية العربية، على الرغم من الاختلافات الجوهرية بينها، هي نظم سلطوية تقاوم كل منها عملية التحول الديمقراطي بطرق متعددة، تجعلنا نصل إلى نتيجة أن هذه النظم لا يمكن أن تتحول ديمقراطياً في الأجل المتوسط، بغضّ النظر عن أسباب ذلك في كل حالة على حدة.

ويمكن القول أخيراً إنه ليس هناك نظام سياسي عربي واحد يمكن وصفه بأنه نظام سياسي ليبرالي حقيقي. فهذه الخريطة المعرفية من شأنها أن تجعل حديثنا عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي أكثر واقعية، بدلاً من الاستناد إلى خبرات أجنبية لها سياقاتها الخاصة وظروفها التاريخية المنفردة.

ويبقى أخيراً التجاهل الغريب للبعد التاريخي في مجال تكوين الأقطار العربية، ونعني أنها جميعاً تقريباً كانت متأثرة بإرث الاستبداد الذي كان مميزاً للدول الإسلامية في عصورها المختلفة. ولعل هذا ما دفع بعبد الرحمن الكواكبي إلى أن يكتب كتابه الشهير **طبائع الاستبداد**.

- ٣ -

وتبقى أخيراً الخاتمة التي وصلت إليها الندوة، وهي فكرة «أهمية وإمكانية بناء كتلة تاريخية على قاعدة الديمقراطية». فعلى الرغم من غموض فكرة الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية في كل بلد عربي، فهي تبدو كما لو كانت قفزاً فوق الواقع العربي، وتجاهلاً لمكونات المجتمعات الشمولية والسلطوية العربية، ونظم الحكم فيها، وآليات القمع السياسي على الجماهير.

ولم تغب هذه الملاحظات النقدية في الواقع عن مناقشات أعضاء الندوة الذين